مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩١٩**

الأربعاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كيم سوك	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة برسيفال
	أستراليا	السيد كيونلن
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	رواندا	السيد غازانا
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكا
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو البارونة كاترين آشتون، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للبارونة آشتون.

البارونة آشتون (تكلمت بالإنكليزية): أريد أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، وبشكر مجلس الأمن على دعوتي إلى مخاطبة المجلس في هذه المناسبة. وأريد أن أهنئ جمهورية كوريا على رئاستها للمجلس وعضويتها فيه، فضلا عن تهنئة الأرجنتين، وأستراليا، ورواندا، ولكسمبرغ على انتخابها لعضوية مجلس الأمن – لا سيما لكسمبرغ التي هي عضو فيه للمرة الأولى.

أود اليوم أن أعرض السبل المختلفة التي أعتقد أن الاتحاد الأوروبي يساهم من خلالها في تحقيق السلم والأمن الدوليين. إن مساهمتنا ينبغي أن ينظر إليها في سياق التزامنا القوي والطويل الأمد بتعددية الأطراف الفعالة مع وجود الأمم المتحدة في صميمها. وأريد أن أشيد بالأمين العام بأن كي–مون، الشريك الجيد والصديق الجيد. فالاتحاد الأوروبي ما فتئ يؤيد أفعاله بقوة على الدوام. إن جهوده الحالية لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى ليست سوى مثال واحد على ذلك.

أعتقد أن مساهمة الاتحاد الأوروبي لها ثلاثة جوانب: قدرتنا على اعتماد مجموعة واسعة من الصكوك في ما نسميه نهجا شاملا؛ ومشاركتنا المباشرة في المفاوضات الدولية، بما في ذلك الوساطة، نيابة عن المجتمع الدولي؛ وعملنا الوثيق مع شركائنا الدوليين والإقليميين، حيث لا يمكن إحراز النتائج سوى ببذل الجهود الجماعية. وثمة قوة خاصة يتمتع بها الاتحاد الأوروبي هي قدرته على التصدي للأزمات عن طريق استعمال مجموعة واسعة من الأدوات والصكوك – القصيرة والطويلة الأجل، والإنسانية والانمائية، والأمنية والسياسية.

ويسرنا خصوصا أن انخراط الاتحاد الأوروبي في الصومال والقرن الأفريقي منذ أمد بعيد، حسبما يبينه الإطار الاستراتيجي للقرن الأفريقي ويجري في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، قد ساهم في تحقيق الاختراق الأخير في العملية السياسية، وإحلال الأمن في تلك المنطقة. ومن خلال بعثاتنا، أسهمنا في الحد من القرصنة إلى حد كبير؛ إذ انخفضت بنسبة ٩٥ في المائة على مدى العامين الماضيين. ومن خلال تعاوننا الانمائي ودعمنا السياسي، نساهم في تحقيق الأمن الدائم، الآيل إلى تحقيق ”الديمقراطية العميقة“ والرخاء.

وكان من دواعي سروري استقبال الرئيس الصومالي في نهاية الشهر الماضي، السيد حسن شيخ محمد، الذي أعرب عن تقدير بلده لجهود الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنه دعا أيضا إلى المشاركة المستمرة والشاملة من جانب الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي. ويتحتم علينا جميعا المشاركة في ذلك الدعم بغية كفالة تحقيق التقدم الفعال والمستمر، حسبما يؤكد عليه تقرير الأمين العام (S/2013/69).

ودعمنا لمالي ومنطقة الساحل ينبغي النظر اليه أيضا في سياق المشاركة الأوروبية الشاملة. والأزمة الحالية في مالي تمثل لنا حالة اختبار صعبة. فالتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية ليس تهديدا لوجود دولة واحدة فحسب، وإنما أيضا لأمن المنطقة

والمجتمع الدولي. وهو يستدعي اتخاذ إجراءات دولية سريعة ومنسقة، تؤدي الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، دورا رائدا فيها.

إن الوضع على أرض الواقع يتغير بسرعة. وبفضل تدخل فرنسا، التي استجابت لنداء رئيس مالي بالحصول على المساعدة، نشهد إحراز تقدم سريع لتحرير شمال مالي. ولقد شهدنا أيضا التقدم المحرز في اعتماد سلطات مالي لخارطة الطريق الآيلة إلى استعادة الديمقراطية، والحكم الدستوري، وانتشار بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية على نحو اسرع. لهذا كله، لا تزال التحديات والتهديدات قائمة.

وما نسميه نهجنا الشامل هو جزء لا يتجزأ من هذه الاستجابة الدولية. فقد زادت المساعدات الإنسانية ٢٠ مليون يورو إضافية من ٥٨ مليون يورو في عام ٢٠١٢. كذلك ساهمنا من خلال التدابير المتصلة بالأمن، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية لمساعدة جيش مالي على إعادة هيكلته في إطار السلطة المدنية. وقدمنا الدعم المالي واللوجستي الكبير إلى بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وقدمنا ٥٠ مليون يورو من خلال مرفق السلام في أفريقيا، وأنشأنا غرفة مقاصة لتوجيه التبرعات الوطنية.

ويركز دعمنا السياسي لمالي على دعم التنفيذ الملموس لخارطة الطريق، ودعم العملية الانتخابية، والمهم إلى اقصى حد، إقامة حوار وطني شامل، لا سيما مع ممثلي الشعب من شمال مالي. كما قدمنا الدعم الاقتصادي عن طريق استئناف المساعدات الانمائية من جانب الاتحاد الأوروبي. ونحن نوفر أكثر من ٢٥٠ مليون يورو للمشاريع الجديدة في جميع أنحاء البلد بأكمله وللمساعدات المتعلقة بالميزانية.

ومن المهم أن تحقق سلطات مالي التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بأنتهاكات حقوق الإنسان. ونحن نؤيد عزم الأمم المتحدة على نشر مراقبين لحقوق الإنسان في مالي، ونرحب بقرار المحكمة الجنائية الدولية لمباشرة التحقيقات.

إن تحقيق السلام الدائم والمصالحة وإعادة الإعمار يتطلب التزامات طويلة الأجل من جانب المجتمع الدولي. ولقد ساعد مؤتمر الجهات المانحة الذي انعقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير، فضلا عن فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، والاجتماع الوزاري الثالث الذي كنا فخورين باستضافته الأسبوع الماضي، على زيادة حشد الدعم الدولي.

ولكننا بحاجة إلى القيام بالمزيد. ومن المهم التأكيد على الدور التنسيقي المركزي الذي اوكل إلى الأمم المتحدة بموجب القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). ونقدر القيادة التي أبداها مجلس الأمن، فضلا عن تنويه المجلس بالجهود التي نبذلها. فكلنا بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة كي تتحمل مسؤولية أكبر، على سبيل المثال، عن حفظ السلام، خاصة في مرحلة تحقيق الاستقرار الحاسمة.

وسوف نواصل القيام بدورنا في الإطار الأوسع نطاقا لاستراتيجيتنا تجاه منطقة الساحل، ونتطلع إلى العمل الوثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام، رومانو برودي، في سياق استراتيجية الأمم المتحدة المقبلة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وفي دوري كممثلة سامية/نائبة للرئيس، أنا مسؤولة عن التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وكما يعلم المجلس، لا تزال المسألة النووية الإيرانية في صدارة جدول الأعمال الدولي. وبناء على الولاية التي تلقيناها من مجلس الأمن، ومع العمل إلى جانب ما أصفها بحكومات E3+3، والمعروفة أيضا باسم مجموعة الخمسة زائدا واحدا – هناك ستة في كلتا الحالتين – نحن نشارك في جهود دبلوماسية مكثفة للتوصل إلى حل تفاوضي يلبي شواغل المجتمع الدولي حيال البرنامج النووي الإيراني. وبعد مشاورات مطولة جدا، استطعنا الاتفاق على الجولة المقبلة من المحادثات المقرر عقدها في ٢٦ شباط/فبراير في كازاخستان. ونأمل أن تأتي إيران إلى هذه المفاوضات مع الاتصاف بالمرونة، وأن نتمكن من إحراز تقدم كبير.

إن قوتنا ومصداقيتنا في التفاوض مع إيران مستمدتان من E3+3، ولكن أيضا من الدعم الاعم الذي نتلقاه من المجتمع

الدولي. وأنا ممتنة جدا للدعم المستمر من مجلس الأمن، وأود أن أضيف أن تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقديم الدعم لها امران مهمان جدا كذلك. ولا نزال مصممين على العمل من أجل التوصل إلى حل للمسألة النووية الإيرانية استنادا إلى النهج ذي المسار المزدوج. ولا شك في أن الضغط الناجم عن الجزاءات فعل فعله في عودة إيران إلى طاولة المفاوضات، ولكن الجزاءات لا يمكنها أن تكون غاية في حد ذاتها. الامر الاساسي هو أن تمتثل إيران امتثالا كاملا لالتزاماتها الدولية.

وعلى غرار مجلس الأمن، دان الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة أحدث تجربة نووية أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنها تحد سافر آخر للنظام العالمي لعدم الانتشار، وانتهاك صارخ للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم إنتاج الأسلحة النووية أو تجربتها، لا سيما في إطار قرارات مجلس الأمن.

لذلك، من الحيوي أن يبقى المجتمع الدولي متحدا وعاقدا العزم. وسوف نعمل مع الشركاء الرئيسيين، ولا سيما مع المجلس، توصلا لاستجابة حازمة وموحدة تهدف إلى إقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن هناك عواقب لانتهاكاتها المستمرة.

نحثها مرة أخرى على التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية، بما في ذلك برنامج تخصيب اليورانيوم بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجوع عنها.

في الاتحاد الأوروبي، اتولى مسؤولية تيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو، وبين رئيسي الوزراء تاتشي وداتيشيش. وقد أدى هذا حتى الآن إلى بعض النتائج الملموسة. ولدينا اتفاق للمضي قدما في تنفيذ إدارة الحدود/التخوم المتكاملة بسبب وجود أربع بوابات مفتوحة الآن وتعمل على نطاق كامل. ولدينا اتفاق على القيام بالترتيبات من أجل حماية التراث الديني والثقافي ولدينا اتفاق لتعيين ضباط ارتباط تستضيفهم مكاتب الاتحاد الأوروبي في بلغراد وبريشتينا.

ولعل المجلس قد لاحظ أنه في الأسبوع الماضي اجتمع للمرة الأولى في بروكسل الرئيس الصربي نيكوليتش والرئيسية الكوسوفية عاطفة يحيى آغا مسجلان بذلك خطوة هامة في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. والعملية مستمرة؛ وثمة لقاء جديد سيتم في بروكسل الاسبوع المقبل بين رئيسي الوزراء. أريد أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد برئيس الوزراء داتيشيش ورئيس الوزراء تاتشي على الطريقة التي يتناولان بها هذه المناقشة وعلى ما يتحليان به من شجاعة في القيام بذلك. إذ أنها ليست عملية سهلة بالنسبة لأي منهما، ولكن نمدهما بتأييدنا الكامل ونعول أيضا على دعم المجلس.

نعمل أيضا بصورة وثيقة مع الشركاء للتصدي لبعض التحديات الصعبة للغاية والتي تقف في طريق إحلال السلم والأمن الدوليين. وهنا أود التطرق باقتضاب إلى سوريا وإلى عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث نعتقد أن الوقت قد حان للقيام بخطوات ملموسة على درب السلام لكي نرى المفاوضات المباشرة والموضوعية والتوصل إلى حل نهائي للنزاع الاسرائيلي الفلسطيني ارتكازا على حل الدولتين، حلٌ يلبي التطلعات الفلسطينية في اقامة الدولة والسيادة ويعالج الشواغل الإسرائيلية حول الأمن. نعتقد أن ثمة حاجة ماسة إلى استئناف جهود السلام المنظمة والكبيرة في عام ٢٠١٣ والتي تقتضي العمل مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وموقف الاتحاد الأوروبي لا يزال مؤداه أننا لا نعترف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧ سوى ما يتفق عليها الطرفان.

ونرى بأن المعايير التالية يمكن أن تكون اساسا لاستئناف المفاوضات. وننظر إلى الترتيبات الأمنية التي تحترم سيادة الفلسطينيين، وتحمي أمن إسرائيل وتمنع انبعاث الإرهاب بوصفها

عناصر رئيسية في العملية. ولا بد من التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه لمسألة اللاجئين وتلبية تطلعات الطرفين من أجل وضع القدس بوصفها عاصمة للدولتين في المستقبل.

وسيكون من المهم وضع إطار للمفاوضات يحظى بتأييد دولي. أود أن ابرز في هذا الصدد دور الأمين العام في المجموعة الرباعية وتأييد العمل الهام الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وعمل المنسق الخاص روبرت سيري في الميدان. وسنواصل العمل مع جميع الذين على استعداد للانضمام إلى مسعى السلام، والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط، وبقيامنا بذلك علينا الاعتراف بالأهمية الحيوية للمشاركة الإقليمية. وما يدور في خلدي هنا الدور الأردني والدور الذي يقوم به جلالة الملك وغيره من الدول العربية، بما في ذلك في الوقت الراهن دور مصر في ما حصل في غزة وبطبيعة الحال، إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية برمتها. وأقول بأنه يتعين علينا جميعا المشاركة في ذلك.

وفي جهودنا لدعم سوريا، ننسق بصورة وثيقة مع جميع الشركاء على الصُعد الثنائية والمتعددة الأطراف وننسق بين المؤسسات. ونعرب عن تأييدنا الدائم للأمم المتحدة من خلال الأعمال والمبادرات المشتركة التي تعتبر حيوية للحفاظ على دور مجلس الأمن. وذلك يشمل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة وجرائم الحرب.

ونؤيد بحزم البعثة المعقدة التي يقوم بها الممثل الخاص المشترك الابراهيمي. ونأمل في أن تفضي خططه إلى مبادرات محددة من جانب المجلس لتفعيل بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ونرحب أيضا بالبيانات الأخيرة التي ادلى بها. ونرحب أيضا بالبيانات التي أدلها بها رئيس الائتلاف السوري، الشيخ معاذ الخطيب الذي اقترح البدء بمناقشات مع ممثلين مقبولين للحكومة السورية. ونشجع السلطات السورية على اغتنام هذه الفرصة. فإذا قمنا معا من تهيئة الظروف المناسبة ووضع جدول زمني للمناقشات وإضافة تدابير بناء ثقة هامة، ربما نتمكن من بناء زخم جديد للتغلب على أصعب التحديات التي لا تزال قائمة.

ولكن بالإضافة إلى جهودنا السياسية، ما برحنا مانحين هامين في تقديم المساعدة الإنسانية إلى سوريا، فقد بلغ الآن الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ٦٠٠ مليون يورو. وقد فرضنا جزاءات في جميع أرجاء بلدان الاتحاد على النظام، ونعمل على تحسين القدرة العملية لائتلاف المعارضة السورية والذي نقبله بوصفه ممثلا شرعيا للشعب السوري.

وسيكون مهما بنفس القدر الانخراط في التخطيط في المستقبل وإشراك ائتلاف المعارضة السورية بصورة وثيقة في تلك العملية. إن الاتحاد الأوروبي سوف يؤيد أي انتقال سياسي يقترن بتدابير فعالة في الميدان، والانتعاش المؤسسي والاقتصادي، والمساءلة بعد انتهاء الصراع وتقييم الاحتياجات الناتجة عن الكارثة.

لم أتمكن اليوم من الإشارة إلى جميع المساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي في عمل الأمم المتحدة. لقد قصرت كلامي ربما على ما يعتبر أكثر المسائل إلحاحية. ولكن نؤمن إيمانا شديدا بالتعددية الفعالة، ونود أن نكون شريكا جيدا ومؤازرا للأمم المتحدة. أود أن اختتم كلمتي بالتسليم بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المجلس عن الانتقال بعيدا بالمجتمع الدولي من الصراع والمواجهة. وإن المجلس باضطلاعه بمهامه بوسعه التعويل على الالتزام والدعم الكاملين من جانب الاتحاد الأوروبي.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن ارحب بالممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية. وبطبيعة الحال، تؤيد فرنسا رؤية والتزام الاتحاد الأوروبي في خدمة التعددية الفعالة بتعاون كامل مع المجلس والتي أحاطتنا علما بهما من فورها.

أود أن أشدد على ثلاثة جوانب من جوانب مساهمة الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. أولا، ما برح الاتحاد الأوروبي نموذجا فريدا للتعاون والتكامل في خدمة

السلم والأمن في القارة الأوروبية. وكما أوضحت السيدة آشتون، اليوم يقوم الاتحاد الأوروبي بدوره في قلب القارة، وفي منطقة البلقان، حيث دارت مرة رحى الحرب فيها. ويعمل على تعزيز الحوار الثنائي بين صربيا وكوسوفو ويتيح لهما فرصة الاندماج في سياق جغرافي أوسع. لقد انتهت في ١٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي مرحلة فترة استقلال كوسوفو الخاضع للإشراف من دون وقوع اي حوادث. وإن البدء على أعلى مستوى بمرحلة جديدة من الحوار السياسي بين كوسوفو وصربيا بإشراف الاتحاد الأوروبي إنما يوسع من ذلك الجهد. واشيد أيضا بالاجتماع الذي انعقد في الأسبوع الماضي في بروكسل بين الرئيسين الصربي والكوسوفي. وهذا الحوار يؤكد استعداد الطرفين لتطبيع العلاقات في سياق تقاربهما الأوروبي الذي نأمل في أن يمكن البلدين من طي صفحة نزاعاتهما.

تتوفر أيضا للاتحاد الأوروبي الأدوات اللازمة للعمل خارج نطاق القارة الأوروبية لخدمة نظام من الأمن الجماعي يعتبر فيها المجلس حجر الزاوية. وقبل سنتين بالضبط، قدمت الممثلة السامية إحاطة إعلامية للمجلس عن إنشاء دائرة أوروبية للأعمال الخارجية، مما يمثل معلما في تنفيذ معاهدة لشبونة (انظر S/PV.6477). منذ ذلك الحين، ما انفكت تلك التطورات تساعد على تعزيز مساهمة الاتحاد الأوروبي في السلم والأمن الجماعيين، وبذلك أصبح الاتحاد شريكا قيما للأمم المتحدة. ولإعطاء بضعة أمثلة فقط كما قالت السيد آشتون، في كانون الاول/ديسمبر تم البدء بنشر القوات الأفريقية التي تتشكل منها بعثة الدعم الدولية بقيادة افريقية في مالي، وقد أذن بذلك القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، دعما للقوات المسلحة في مالي لاستعادة أمن الدولة. ومن خلال المرفق الأفريقي للسلام، يساعد الاتحاد الأوروبي في المساهمة في دفع اجور تلك القوات.

ونقدم أيضا الدعم في اعادة تشكيل عنصر الدفاع في مالي. إن الوزع الذي بدأ في منتصف شهر آذار/مارس مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي هو أيضا جزء من نفس الهدف المتمثل في استعادة سيادة مالي. ومن الجدير بالذكر أن البعثة التي يبلغ قوامها ٥٠٠ ٤ فرد وتشمل ١٧٢ مدربا سوف تقدم أيضا التدريب لمدة عام لأربع كتائب مؤلفة كل كتيبة من ٦٥٠ جنديا. وتؤيد السعي من أجل التوصل إلى حل سياسي في مالي يظهر النهج العالمي للاتحاد الأوروبي، حيث استنادا إلى هذا النهج تمكن الاتحاد مؤخرا من اطلاق معونته الاقتصادية للمساعدة في استئناف التنمية في البلد وبذلك يرسي الاسس للسلام المستدام.

وفضلا عن ذلك، وفي موضوع اخر، بالرغم من استمرار حالة الجمود في المجلس، قطع الاتحاد الأوروبي التزاما صارما نحو إجراء انتقال ديمقراطي في الجمهورية العربية السورية. ولذلك السبب سارع الاتحاد إلى ادانة القمع الدموي الذي يمارسه نظام بشار الاسد ويعتبر الاتحاد الأوروبي الائتلاف الوطني السوري الممثل الشرعي للشعب السوري. وابدى الاتحاد، في هذه الأزمة، استعداده للتصرف وقدرته عليه. وابتداء من ايار/مايو ٢٠١١، فرض الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من الجزاءات الفردية والمالية والتجارية على النظام. وبإيصال ما يربو على ٤٠٠ مليون يورو في شكل مساعدة انسانية، قدم الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء فيه معونة انسانية كبيرة للتخفيف من محنة السكان السوريين، بمن فيهم اللاجئون. وظل الاتحاد الأوروبي دوما يدعم جهود الممثل الخاص المشترك لإيجاد حل سياسي للنزاع.

وبالنسبة للمسألة النووية الإيرانية، ما برحت الممثلة السامية تتدخل باعتبارها ميسرة في الحوار مع طهران. ونحن نشكرها على جهودها المكثفة والتزامها النموذجي، وهي تعمل إلى جانب حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣، على ابقاء الباب مفتوحا امام الحوار. وسيعقد اجتماع جديد مع إيران في المآتي في ٢٦ شباط/فبراير. وسيكون الاجتماع فرصة لإيران لكي تقدم، بدون المزيد من التأخير، بادرة حسنة النية التي يتوقعها منها المجتمع

الدولي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما دامت إيران لا تمتثل لالتزاماتها، فإننا سنضطلع بمسؤوليتنا وسنزيد الضغط عليها من أجل حملها على التخلي عن سياستها للعزلة والاستفزار.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء فيه ملتزمة التزاما كاملا بالاضطلاع بدورها في تلك المسألة، اذ أنشأت جهازا قويا للغاية لفرض الجزاءات. ولا نزال نرى أن تلك الصرامة ما زالت افضل ضمان لتحقيق حل دبلوماسي طويل الأجل، وهو الهدف الذي نشاطره جميعا.

وأخيرا، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لأعمال مجلس الأمن بشأن عدة مسائل شاملة، وهو بالتالي يظهر أنه شريك رئيسي للأمم المتحدة في تحديد افاق لإحراز التقدم في الشؤون الدولية. فهو يشجع دور المرأة في استراتيجيات الخروج من الأزمة، كما هو الحال في افغانستان، من خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في افغانستان، حيث ما فتئ يبذل جهدا واضحا لزيادة عدد افراد الشرطة من الإناث.

وفي ما يتعلق بحمايةالأطفال في النزاع المسلح، فإنني اشكر الاتحاد الأوروبي على الدعم المستمر الذي يقدمه إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وسأختتم بياني بالإشارة إلى أن الدور الخاص الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي ادى قبل عامين إلى اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٧٦/٦٥. واكد ذلك القرار على دور الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا ودعامة وصديقا للأمم المتحدة، وهو ليس مجرد منظمة إقليمية بل أيضا ركيزة لنظام دولي متسق وفعال.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): اود أن اشكر الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسة الخارجية والأمنية، البارونة كاثرين آشتون، على بيانها ورؤاها العميقة وتحليلها لعدد من التحديات المعاصرة التي تواجه السلام والأمن العالميين.

ويشكل إرساء السلام والأمن الدوليين مهمة هامة لا يمكن أن ينجزها كيان واحد بالعمل بمفرده. فالتعاون والتواصل والمساعدة فيما الأطراف الفاعلة المسؤولة أمر حيوي. وتلك الروح توحد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتقودهما إلى تلاحم جهودهما من أجل صون السلام والأمن العالميين.

وثمة نمط ثابت للتعاون بين الكيانين في مجالات عديدة، بما فيها على وجه الخصوص، حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والبيئة والمساعدة الانمائية ومكافحة الإرهاب وغيره من الانشطة الاجرامية. وتعزيز ذلك التعاون ومواصلة إسهام الاتحاد الأوروبي في جهود مجلس الأمن والأمم المتحدة بصورة أعم امران لا غنى عنهما في التصدي للتحديات التي تواجه صون السلام والأمن الدوليين.

وأود أن اتكلم بشكل أكثر تحديدا عن بعض المسائل الجغرافية والمواضيعية. فلا تزال الحالة في الشرق الأوسط فيما يتعلق بكلتا عملية السلام في الشرق الأوسط والجمهورية العربية السورية تشغل موقع الصدارة في قائمة المسائل المتعلقة بالأمن الدولي. ومع أن المنطقة ظلت معرضة للنزاعات وانعدام الأمن لعقود عديدة، فإنها أيضا مرت بعمليات تحول رئيسية خلال العامين الماضيين. وعلى المجتمع الدولي أن يكون أكثر توحدا واتساقا في جهوده الرامية إلى مساعدة دول المنطقة خلال هذه الاوقات الصعبة وان يتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاعات المستمرة.

والمسألة الأخرى التي تشكل تحديا هي الحالة في مالي، حيث مكن اتخاذ إجراء حاسم من إحراز تقدم كبير في استعادة سلامة الأراضي المالية. ومن الضروري أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لبذل جهود من أجل بناء السلام والحوكمة واصلاح قطاع الأمن واعادة الاعمار والتعاون الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، فان مالي ليس البلد الوحيد الذي يواجه الإرهاب والنزعة الانفصالية العنيفة. ولذلك، من الأهمية بمكان مواصلة الاتساق في اتخاذ القرارات بشأن الاستجابات لتلك الحالات، لا سيما الحالات التي يزيد تفاقمها الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي يقدم انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

لقد أصبحت المسائل المتصلة بحماية المدنيين في النزاع المسلح وسيادة القانون بعض المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي. ولكن، بالرغم من زيادة الاهتمام بتلك المواضيع، جرى في كثير من الأحيان تجاهل المسائل المتعلقة بالمساءلة في بعض حالات النزاع أو حالات بعد انتهاء النزاع. ونتيجة لذلك، سمح في أغلب الأحيان للسياسات والسلوكيات الخاطئة التي تخالف القانون الدولي وقواعده ومبادئه الأساسية بأن تبقى، تحت ستار العفو، وتحصل على إمكانية زيادة زعزعة الاستقرار وإعاقة تحقيق السلام وإثارة النزاعات والجرائم ذات الصلة في المستقبل. ونحن نرى أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتناول بصورة انتقائية الحالات التي تنطوي على استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين وعمليات الطرد الجماعية، أو أن يظل غير مبال بها. واذا كانت هناك اسس معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن تلك الانتهاكات وغيرها من الاخطاء الخطيرة وقعت فعلا خلال النزاعات المسلحة واثارت دواعي القلق الدولي المشروعة، فان من المؤكد أن الالتزام بالتحقيق في الجرائم المزعومة والمحاكمة عليها، باعتبارهما ضمانا هاما وأداة للمنع، سيخدمان مبادئ العدالة وسيادة القانون. ونشجع الاتحاد الأوروبي على مواصلة تقديم المساعدة للبلدان المتأثرة ودعم الجهود الوطنية والدولية تحقيقا لتلك الغاية.

ومن الضروري، حين التعامل مع حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع، أن تضمن المنظمات والكيانات ذات الصلة أن كلا السلام والعدالة قائمان على نحو يعزز بعضه بعضا. ويكفل مثل ذلك النهج أنه لا يمكن التوصل إلى أي تسوية سلمية لا تكون متسقة مع القانون الدولي. وذلك الفهم هام بشكل خاص، اذ أن من شأنه أن يقدم التوجيه ليس لأطراف النزاع وحدها بل أيضا للمجتمع الدولي باسره، وعند الاقتضاء، لجهود الوساطة.

وفي حالات النزاعات التي لم يتم التوصل إلى تسويتها، لا يمكن استخدام عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل السياسية ذريعة لتهميش المشاكل الناجمة من عدم الاحترام المستمر والمتعمد للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالتالي من الأهمية البالغة بمكان الاصرار، فيما يتعلق بتلك الحالات، على أهمية إعادة التأكيد على استمرار انطباق جميع القواعد والمعايير القانونية الدولية ذات الصلة. ونناشد الاتحاد الأوروبي أن يواصل معالجة الشواغل في ذلك الصدد وأن يدعم المبادرات الوطنية ذات الصلة تحقيقا لتلك الغاية في إطار الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أيضا التناول بعناية للأفكار التي تنطوي بشكل أولي على الهدف المعلن المتعلق بتعزيز تدابير بناء الثقة ولكنها في الواقع تستصحب خطر استمرار الوضع الراهن الناشئ نتيجة الاستخدام غير القانوني للقوة وارتكاب الجرائم الخطيرة الأخرى التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن اعرب عن الأمل بأن زيادة الجهود والمزيد من التعاون المكثف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي سيحرزان نتائج في التصدي للعديد من التحديات القائمة أمام صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. وأشاطر المتكلمين السابقين الترحيب بالسيدة كاثرين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسية الخارجية والأمنية، وأشكرها على إحاطتها الإعلامية.

وبصفتي أوروبية، فإنني أؤيد بيان السيدة آشتون تأييدا كاملا. وأؤكد لها دعم بلدي الكامل في المجلس، في سياق ولايتها، بغية توطيد التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ولكسمبرغ، بوصفها عضوا مؤسسا في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تقدر القيم المشتركة بين المنظمتين. وكما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذه القيم تشمل:

”إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هدفهما واحد، ألا وهو، تعزيز السلام. وكل منهما يمثل مشروع سلام وليد نفس الرغبة في تجنيب الأجيال المقبلة ويلات الحرب.

يظهر العرض الثالث الذي تقدمه الممثلة السامية إلى المجلس، عقب عرضي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، بوضوح أن الاتحاد الأوروبي لا يزال شريكا موثوقا للأمم المتحدة. فأعضاء الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرون يساهمون بأكثر من ثلث الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانيتها لحفظ السلام. والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يتعاونان بصورة وثيقة في المقر وعلى أرض الواقع. ودائرة العمل الخارجي الأوروبية والأمانة العامة للأمم المتحدة على اتصال مستمر. وعملنا المشترك يشمل الآن جميع جوانب الاستجابة للأزمات الدولية، ولا سيما في مجال إدارة الأزمات وحالات الطوارئ والجهود الإنسانية وعمليات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

وأود أن أكرر ما ذكرته الممثلة السامية في سياق إبراز مثالين يوضحان تضافر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في أفريقيا، وذلك في الصومال وفي السياق الإقليمي للقرن الأفريقي وفي مالي وفي السياق الإقليمي لمنطقة الساحل. وقد وضع الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١١ إطاره الاستراتيجي للقرن الأفريقي، والذي يؤكد على ضرورة الربط بين الأمن ومكافحة الفقر والحوكمة الرشيدة. وفي الصومال، يرتبط الدعم الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي بهذه المجالات الثلاثة.

والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يدعمان بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ إنشائها في آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي حتى الآن بأكثر من ٤٠٠ مليون يورو في دفع رواتب ذوي الخوذ الخضر وفي عمليات البعثة في نيروبي من خلال مرفق السلام الأفريقي. وإسهام البعثة في تحقيق الأمن في الصومال لا يقدر بثمن، وهو لا يزال ضروريا في الوقت الراهن. وفي الأجل المتوسط، سيكون علينا أن نقرر الكيفية التي سيدعم بها المجتمع الدولي الصومال لضمان أن تكون قوات الأمن الوطني الصومالية – التي يدعمها برنامج تدريب تابع للاتحاد الأوروبي – قادرة على تحمل مسؤولية الأمن في بلدها.

وفي عام ٢٠١١ أيضا، وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجيته للأمن والتنمية في منطقة الساحل. وفي الشهور الأخيرة، ركز المجتمع الدولي اهتمامه بحق على مالي للتصدي للأزمة المتعددة الأوجه التي تؤثر على هذا البلد. والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يعملان معا بصورة دينامية سياسيا وعسكريا وماليا للاستجابة للحالة التي تهدد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي الشهور القليلة المقبلة، سيكون تحقيق التآزر بين بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وبعثة تحقيق الاستقرار التي ستنشئ تحت رعاية الأمم المتحدة أمرا حاسما. وإلى جانب الأزمة في مالي، يقتضي الأمر الآن بصورة ملحة أن تضع الأمم المتحدة أيضا استراتيجية متكاملة بشأن منطقة الساحل.

والاتحاد الأوروبي يلتزم أيضا التزاما نشطا في الشرق الأوسط، حيث يقوم بدور رئيسي في جهود المجتمع الدولي في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وأوروبا تتبنى موقفا

حازما في هذا الصدد، في حين تدعو إلى الدبلوماسية والحوار. ولذلك، فقد رحبنا بالإعلان عن استئناف المفاوضات بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ في ألماتي في ٢٦ شباط/فبراير بعد انقطاع دام عدة شهور. ومثلما فعلت الممثلة السامية، فإننا نعرب عن أملنا أن تؤدي تلك المناقشات إلى إحراز تقدم كبير نحو إيجاد حل عن طريق التفاوض.

وفي سوريا، فإن الحالة على الأرض تواصل تدهورها يوما بعد يوم. وإطالة أمد الصراع لن تؤدي إلا إلى تدمير البلد. ولا بد من بذل كل جهد ممكن للتشجيع على التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية للأزمة. وفي بداية الأسبوع، دعا السيد الخطيب، حسبما ذُكر، السلطات السورية مرة أخرى إلى متابعة مبادرتها لإجراء محادثات بهدف وقف إراقة الدماء. ونأمل أن تستجيب سلطات دمشق لطلب الحوار هذا الذي قدمه رئيس الائتلاف الوطني السوري. وكما ذكرت الممثلة السامية، سيكون من الضروري أن يواصل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة العمل يدا بيد على الصعيد السياسي وأن يقدما المساعدة للسكان المتضررين في سوريا وفي البلدان المجاورة.

أود الإدلاء بملاحظة حول عملية السلام في الشرق الأوسط. فنحن ندعم بالطبع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، بصفته عضوا في المجموعة الرباعية، إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، لتشجيع استئناف المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإذا كان ثمة مجال تتجلى فيه القيمة المضافة للتعاون الوثيق والمشاركة عن كثب، فهذا هو المجال. وعندما تُستأنف المحادثات، وهو ما نأمل أن يحدث قريبا على أساس إطار منظم والمعايير التي ذكرتها الممثلة السامية، سيكون الطرفان بحاجة إلى دعم دولي مناسب وإلى التزام حازم من قبل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على موضوع عزيز على قلوبنا، ألا وهو، حماية الأطفال في النزاع المسلح. فبالأمس، احتفلنا باليوم الدولي لمكافحة استخدام الجنود الأطفال. ونحن نرحب بالبيان الصحفي المشترك حول هذا الموضوع الصادر عن الممثلة السامية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي. والاتحاد الأوروبي يتبنى، منذ ١٠ أعوام وحتى الآن، موقفا بشأن الأطفال في الصراع المسلح. ويمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعزيز حماية الأطفال في الصراع المسلح من خلال الحوار السياسي وتدابير التعاون.

ولكسمبرغ ترحب على وجه الخصوص بمبادرة الاتحاد الأوروبي لتخصيص القيمة المالية لجائزة نوبل للسلام التي حصل عليها للمشاريع المخصصة لضحايا الحرب من الأطفال. وعلى وجه الخصوص، ستساعد تلك المبادرة على إحياء الأمل في نفوس الأطفال اللاجئين السوريين في العراق والأطفال المشردين بسبب الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق توفير إمكانية تلقيهم للتعليم الأساسي. وفي هذا المجال كما في غيره، يمكن للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أن يحدثا تغييرا من خلال العمل معا بصورة متكاملة. ولكسمبرغ تتعهد بمواصلة دعمها لتعزيز هذه الشراكة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة السامية آشتون على إحاطتها الإعلامية وأن أرحب بها في المجلس للمرة الثالثة بصفتها تلك. ومنذ إحاطتها الإعلامية السابقة أمام المجلس، حصل الاتحاد الأوروبي على جائزة نوبل للسلام. والجائزة تمثل اعترافا بمساهمة الاتحاد الأوروبي القوية والتاريخية على مدار أكثر من ستة عقود في تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

والاتحاد الأوروبي يمثل، بطبيعة الحال، تجربة فريدة من نوعها بين الدول القومية، إذ ولد من رحم أعنف قرن في تاريخ البشرية. ونحن جميعا لنا مصلحة رئيسية في نجاحه. وكما يعلم المجلس الآن بوضوح أشد، فإن التعاون الوثيق بينه

وبين المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يكون عنصرا حاسما في جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين. والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يقر بذلك. والاتحاد الأوروبي في وضع يمكنه تماما من تقديم مساهمة قوية في هذا الصدد، وذلك بوصفه منظمة إقليمية متكاملة عريقة، استخلصت عبرا كثيرة من تجاربها على مر السنين في وضع وتحسين أطر معيارية للتعامل مع حالات الصراع وما بعد الصراع.

وأود أن أشكر الممثلة السامية آشتون على التحليل المتفائل الذي قدمته بشأن بعض القضايا المعاصرة المدرجة على جدول أعمال المجلس. وعمل الاتحاد الأوروبي بشأن تلك القضايا مؤشر على مساهمته القوية في السلام والأمن الدوليين.

ونؤيد تنديدها بالتجربة النووية الثالثة التي أجرتها كوريا الشمالية مؤخرا. والمجلس نفسه متحد فيما يخص تلك الإدانة. وكانت ثمة تهديدات بإجراء تجربة نووية ثانية أو حتى ثالثة بعد تلك التي جرت خلال وقت سابق من هذا الأسبوع. يجب علينا الآن صياغة مشروع قرار قوي مع جزاءات جديدة صعبة. وسنعمل بالتأكيد عن كثب مع جميع أعضاء المجلس، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لتحقيق ذلك بسرعة.

ونرحب بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي. وكانت مساعدة الاتحاد الأوروبي التي قدمها إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال محورية فيما يخص دور البعثة في تحقيق إنجازات أمنية، وهذا بدوره قد أوصل الصومال إلى مرحلة تتوفر له فيها أفضل فرصة على مدى جيل، لبناء استقرار وسلم مستدامين.

كما نقر ونقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لمعالجة الأزمة في مالي عن طريق بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، وندعم بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، من خلال مرفق السلام الأفريقي. ويظل تشغيل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، في أقرب وقت ممكن، يشكل أمرا حيويا، أيا كانت التشكيلة النهائية لحفظ السلام في مالي. إلى جانب ذلك الجهد الأمني، تشكل مساعدة الاتحاد الأوروبي الإنسانية والإنمائية إسهاما مهما للغاية، فيما يخص استعادة الاستقرار في ذلك البلد.

وفيما يخص الجمهورية العربية السورية، نتشاطر وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بأنه يجب على المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعه لتعزيز انتقال سياسي بقيادة سورية يتسم بالمصداقية، لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري. ونؤيد أيضا وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بخصوص ضرورة مساءلة أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم جسيمة في سوريا. كما أننا نقدر الإسهام الكبير للاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة الإنسانية، ونشجع الاتحاد الأوروبي فيما يخص جهوده الرامية إلى التأكد من إيصال المعونة بأقصى قدر ممكن من الفعالية. وسنواصل العمل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في دعم الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي، ونتفق بشأن حاجة المجلس إلى توفير دعم أكثر وضوحا في وقت قريب إلى بعثته المعقدة. وسنواصل أيضا العمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي من أجل النهوض بأحد جوانب جهدنا الإنساني الجماعي، المتمثل في حماية العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية في سوريا.

إن هذا عام حاسم بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. واحتمال التوصل إلى الحل القائم على دولتين آخذ في التلاشي بسرعة. ونتفق مع الممثل السامي بأن الوقت قد حان لبذل جهد جديد لإعادة إحياء عملية السلام. واستمرار دعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية ومشاركتها في المجموعة الرباعية، يظل امرا ضروريا. وسعي الاتحاد الأوروبي لدعم استئناف المفاوضات، سيكون مؤثرا.

ستتصاعد التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط، كما نعلم، ما لم تشارك إيران في عملية الخمسة زائد واحد، وتتعاون

تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقدر أستراليا الدور الحاسم الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي فيما يخص مواصلة الحوار مع إيران، بغية التوصل إلى حل دبلوماسي لشواغل المجتمع الدولي الكبيرة بشأن برامجها النووية. إننا نشيد بالممثلة السامية لمشاركتها الشخصية في عملية السلام في الشرق الأوسط والمسألة النووية الإيرانية.

ونشيد كذلك بدورها فيما يتعلق بكوسوفو، وهي مسألة سينظر المجلس فيها خلال الأسبوع المقبل. ومن خلال وساطة الاتحاد الأوروبي في الحوار الرفيع المستوى، فإنه قد ساعد بالتأكيد على فتح مرحلة جديدة بناءة في المفاوضات، أضحت تحقق تقدما فيما يخص التوصل إلى حلول للخلافات القائمة بين بلغراد وبريشتينا.

وأستراليا والاتحاد الأوروبي شريكان وثيقان في مجال الأمن العالمي. إننا نعمل معا في أفغانستان. ونتعاون بشكل وثيق في مجال تقديم المعونة من خلال المشاريع المشتركة في منطقة المحيط الهادئ وإندونيسيا، وسيجري تمديد ذلك ليشمل ترتيبات تعاون مفوض في أماكن أخرى، بما في ذلك جنوب السودان وفيجي. ونحن نعمل بشكل وثيق فيما يخص نظم الجزاءات الدولية.

ونقر تماما بأن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يضطلعون بدور أساسي بوصفهم أعضاء في الأمم المتحدة. ويشكلون مجتمعين أكبر مساهم مالي في منظومة الأمم المتحدة، حيث أنهم يوفرون نسبة كبيرة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، تبلغ تقريبا ٤٠ في المائة، ويساهمون في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، بنسبة تتعدى ٤٠ في المائة. بطبيعة الحال، لا غنى تماما عن دعمهم لصناديق وبرامج الأمم المتحدة. وتمكن تلك المساهمة الاتحاد الأوروبي من العمل كمضاعف أساسي لجهودنا الجماعية المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات.

كما أن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون مهمة. حيث تساعد خبرته على بناء القدرات وتعزيز إصلاح إنفاذ القانون والجهاز القضائي والأمن على الحدود. ومن خلال بعثات الاتحاد الأوروبي الخاصة بمراقبة الانتخابات على وجه الخصوص، ساعد الاتحاد على تعزيز ثقة الرأي العام في العمليات الانتخابية، والتصدي لتزوير الانتخابات والتخويف والعنف.

وإجراءاته المتعلقة بالتصدي للقرصنة جديرة بالإشادة بشكل خاص. إننا نشيد بالقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي وبعملها قبالة شواطئ القرن الأفريقي، مما ساهم في تخفيض أعمال القرصنة الصومالية إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٨. إننا نقدر الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا مستمرا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وندعم جهوده الرامية إلى ضمان أن تظل مكافحة الإرهاب تشكل أولوية رئيسية لنا. إننا نرحب بأنشطة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالوقاية من الإرهاب من خلال التصدي للتطرف الإرهابي وتجنيد الإرهابيين.

في الختام، من البديهي بأن التعاون الوثيق بين المجلس والمنظمات الإقليمية يشكل عنصرا أساسيا لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ونشجع المجلس على مواصلة البحث عن فرص للعمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بشأن ذلك الهدف الأساسي.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر السيدة كاثرين آشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشان الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات التي تجمعنا.

ويغتنم وفد غواتيمالا هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه للاتحاد الأوروبي على حضوره البنّاء في الأمم المتحدة والدور

الهام الذي يضطلع به في العديد من الأنشطة، التي تتراوح بين التعاون والتنمية إلى حفظ السلام، ومساهمات دوله الأعضاء في ميزانية الأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة، أود أن أدلي بستة تعليقات موجزة فقط، بشأن جميع المواضيع التي تناولتها الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة السامية آشتون.

أولا، فيما يخص محادثات عدم الانتشار بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية، يساورنا القلق جراء الطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية، ونحث الاتحاد الأوروبي على مواصلة بذل جهوده. كما نحيط علما بالجزاءات الإضافية التي طبقها الاتحاد الأوروبي ضد إيران والتي يتمثل هدفها النهائي في إضعاف الإجراءات التي من شأنها إتاحة تطوير برنامج نووي. إننا نرحب بالإعلان عن عقد الجولة القادمة من المحادثات بين حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وجمهورية إيران الإسلامية في أستانا بكازاخستان، في ٢٦ شباط/فبراير. ونأمل في أن تبذل جميع الأطراف قصارى جهودها من أجل التوصل إلى حل تفاوضي مقبول من الجميع، مع الأخذ في الاعتبار الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار فيما يخص الطاقة النووية.

ثانيا، فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، تعتقد غواتيمالا أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي، بصفته عضوا في المجموعة الرباعية التي تضم الوسطاء الدوليين الأساسيين، مضاعفة جهوده الرامية إلى تشجيع إسرائيل والفلسطينيين على التوصل إلى حل للصراعات القديمة العهد بينهما. كما ينبغي ألا ندخر أي جهد في سبيل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد أرضية مشتركة من أجل استئناف المفاوضات.

ثالثا، وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، نلاحظ بأن سياسات الاتحاد الأوروبي منذ بداية الصراع قد استندت إلى الإجراءات التالية: دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بإيجاد حل سياسي للصراع والتشجيع على إجراء عملية انتقال سياسي؛ وممارسة الضغوط على النظام من خلال تطبيق جزاءات من جانب واحد؛ واستخدام المناقشات في مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة لممارسة الضغط على السلطات السورية.

ومع ذلك، لم تؤد تلك الإجراءات إلى تحقيق نجاح استراتيجي، حيث لا يزال يتعين على الحكومة الالتزام بحوار سياسي جدي بخصوص مستقبل البلد. بل على العكس من ذلك، وبينما يواصل الجيش السوري والمعارضة المسلحة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وخرق القانون الإنساني الدولي ضد السكان المدنيين، يبدو بأن العنف يتصاعد بشكل يومي.

ونرحب بدور الاتحاد الأوروبي في مجال المساعدة الإنسانية ونقر بأن أعضاءه يشكلون أكبر كتلة من البلدان المانحة التي تقدم المساعدة الإنسانية في سياق الأزمة السورية.

رابعا، وفيما يتعلق بدور وساطة الاتحاد الأوروبي في تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، نهنئه، لا سيما الممثلة السامية آشتن، على ما اضطلع به من ريادة في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وقد جرت تلك المرحلة الجديدة من الوساطة، التي أدت إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى الأول، انطلاقا من مستوى تقني أساسا في البداية ثم انتقلت إلى مستوى سياسي، مما فتح آفاقا جديدة لحل مختلف المسائل القائمة منذ وقت طويل. نشجع الأطراف على مواصلة تلك الجهود وفقا للإطار القانوني، أي، القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

خامسا، وفيما يتعلق بمالي، نرحب بالدعم اللوجيستي والمالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الدعم الدولية في مالي التي تقودها أفريقيا. ونشيد بإنشاء بعثة تدريبية للاتحاد الأوروبي في مالي بغية تدريب القوات المسلحة المالية في دعم استعادة السلامة الإقليمية للبلد. والبعثة جزء لا يتجزأ من النهج الشامل للاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في مالي ومنطقة الساحل. ونتطلع باهتمام بالغ إلى انطلاقتها في الأسابيع

القادمة. كما نهنئ الاتحاد الأوروبي والممثلة السامية آشتن على استضافتهما للاجتماع الوزاري لفريق الدعم والمتابعة بشأن الحالة في مالي، في بروكسل في ٦ شباط/فبراير، الذي شدد فيه المجتمع الدولي، من جملة مسائل أخرى، على أهمية احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين في مالي.

وأخيرا، ما انفكت غواتيمالا تؤيد توسيع نطاق التعاون وتعزيزه فيما بين الأمم المتحدة، ومجلس الأمن والآليات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا التعاون ينبغي أن يتم استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفصل الثامن. وباعتبار الاتحاد الأوروبي آلية إقليمية، فقد أقام علاقات تعاون وثيقة ومثمرة مع الأمم المتحدة بشأن مجموعة واسعة من المجالات الرئيسية. سنظل ندعم مواصلة تعزيز ذلك التعاون.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أرحب بالبارونة آشتن، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، وأشكرها على موافاتها المجلس بمعلومات عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. لقد كان الاتحاد الأوروبي شركيا هاما للأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. وفي السنوات الأخيرة، شارك الاتحاد الأوروبي بفعالية في المناقشات داخل المجلس بشأن بؤر التوتر الإقليمية والمسائل المواضيعية.

ما انفك الاتحاد الأوروبي يعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في تنفيذ الدبلوماسية الوقائية، والقيام بالمساعي الحميدة وتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، مثل الوساطة والمفاوضات، فضلا عن تقديم الدعم القوي إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. كما يشارك الاتحاد الأوروبي بفعالية في لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، ويضطلع بدور إيجابي للغاية في بناء السلام في البلدان المتضررة بالصراعات والبلدان الخارجة منها.

إننا نقر بالأهمية البالغة التي يوليها الاتحاد الأوروبي لتعاونه مع المنظمات الإقليمية الأخرى. وقد ازداد تسليط الأضواء مؤخرا على بعض المسائل المتعلقة ببؤر التوتر في أفريقيا، مثل مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وواصل الاتحاد الأوروبي تنسيقه الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، مثل الجماعية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في تقديم المساعدة القوية لما تبذله من مساع حميدة وجهود في مجال بناء القدرات.

وتقدر الصين إسهام الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة في صون السلم وتحقيق الاستقرار واستتباب الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشجع الاتحاد الأوروبي على مواصلة الاضطلاع بدور إيجابي وبناء، وتؤيده في ذلك الصدد.

يشكل الحوار والتشاور السبيل الوحيد لحل الخلافات ومنع نشوب الصراعات وتسويتها. وبينما يتمتع الاتحاد الأوروبي بخبرة واسعة موارد كبيرة في ذلك الصدد، للعديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فهم عميق ومزايا فريدة فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز تواصله وتنسيقه مع مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما استنادا إلى تعزيز التعاون الواقعي والفعال لدى صون السلم والأمن الدوليين.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالممثلة السامية البارونة آشتن في مجلس الأمن، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية بشأن تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة. ونضم صوتنا إلى صوت أستراليا في تهنئة الاتحاد الأوروبي على حصوله على جائزة نوبل للسلام.

لباكستان علاقات ممتازة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يشكل شريكا تجاريا وإنمائيا مهما لباكستان. يولي بلدنا أهمية

قصوى للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

وعلى مدى السنين، أصبح الاتحاد الأوروبي شريكا تعاونيا رئيسيا للأمم المتحدة وقدم إسهامات مهمة في صون السلم والأمن الدوليين. وتمثل المسائل الأفريقية الجزء الرئيسي من جدول أعمال مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية تعمل حاليا بصورة فعالة لحل النزاعات في أفريقيا، فإنها تواجه مشاكل تتعلق بالتمويل والقدرات. وقد قدم الاتحاد الأوروبي دعما كبيرا لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا. وقدم تمويلا كبيرا لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة، ويضطلع بدور فعال في جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع في القارة.

وتواجه منطقة الساحل تحديات خطيرة في مجالات الأمن وعلى الصعد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، لها آثار سلبية على استقرار المنطقة في الأجل الطويل. وتشمل هذه التحديات انعدام الأمن الغذائي المزمن، وتخلف التنمية، وأثر تغير المناخ، وازدياد الجريمة المنظمة، بما في ذلك الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة. وعلى سبيل المثال، شكل تدفق اللاجئين من مالي عبئا إضافيا على البلدان المجاورة، التي عانت فعلا من عواقب الجفاف. ويمكن معالجة التحديات الكبيرة في المنطقة بصورة فعالة من خلال استراتيجية متسقة. والمنطقة تحتاج للقدرات والموارد. وهي تحتاج لدعم المجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، أيدت باكستان وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. والاتحاد الأوروبي يقدم فعلا إسهاما كبيرا في منطقة الساحل من خلال استراتيجيته للأمن والتنمية في منطقة الساحل. وعلاوة على الأموال التي تم التعهد بها في إطار الاستراتيجية، التزم الاتحاد الأوروبي أيضا بمعالجة الحالة الإنسانية في المنطقة. ونأمل أن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم المنطقة وتوفير الموارد لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة، التي نأمل أن يتم الانتهاء من وضعها قريبا.

تشكل الحالة في مالي تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة وخارجها. وقد نجمت الأزمة في مالي عن أسباب داخلية، فضلا عن الحالة العامة في منطقة الساحل قاطبة.

لقد شهدت الحالة تحسنا كبيرا عقب التدخل الفرنسي، غير أن البلد بحاجة إلى الدعم المتواصل من قبل المجتمع الدولي من أجل توطيد السلام والاستعادة الكاملة للنظام الدستوري.

ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بتوفير التدريب لقوات الدفاع المالي عبر نشر بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، فضلا عن التزامه بالمساهمة في تمويل بعثة الدعم الدولي بقيادة أفريقية في مالي عن طريق مرفق الاتحاد الأوروبي للسلام في أفريقيا. ونأمل أن يقدم الاتحاد الأوروبي مزيدا من المساعدة إلى مالي بعد أن تزداد الصورة وضوحا عن احتياجات البلد.

وقد أسهم الاتحاد الأوروبي أيضا إسهاما هاما في توطيد السلام في منطقة البلقان. وتوفر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الدعم لكوسوفو في مجال سيادة القانون. وقد ساعد الحوار بين بلغراد وبريشتينا عبر وساطة الاتحاد الأوروبي على إعادة الجانبين إلى التفاوض من أجل حل المنازعات العالقة بينهما. ويشكل الارتقاء بالحوار مؤخرا إلى مستوى رؤساء الوزراء إسهاما هاما من قبل البارونة آشتون شخصيا.

لقد أسفرت الأزمة السورية عن أبعاد مأساوية. ووفقا للأمين العام، فقد لقي أكثر من ٠٠٠ ٧٠ شخص حتفهم هناك. وأصبح ما يقدر بـ ٤ ملايين سوري، بمن فيهم ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ ومليونان من الأشخاص المشردين داخليا، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقد أدى الاستمرار في اتباع الخيار العسكري إلى صراع داخلي مدمر على مدى العامين الماضيين. ويتعين على السوريين تسوية خلافاتهم عن طريق الحوار بوصفهم أمة واحدة.

وعلى إثر التصريحات التي أدلت بها مؤخرا المعارضة والحكومة فيما يتعلق باستعداد كليهما للحوار دون شروط مسبقة، فإن هناك بصيصا من الأمل في المشاركة. ويجب على السوريين والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي اغتنام هذه الفرصة. ويساعد تقديم الدعم الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام والممثل الخاص المشترك، الأخضر الإبراهيمي، على جعل بلاغ جنيف قابلا للتنفيذ، فضلا عن إعطاء زخم جديد للدبلوماسية.

ونرحب بنتائج مؤتمر المانحين الذي عقد في الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير، إذ استطاع المجتمع الدولي التعهد بتوفير مساعدات تبلغ قيمتها ١,٥ مليار دولار. ونأمل أن يتم الوفاء بتلك التعهدات على وجه السرعة من أجل تخفيف جزء على الأقل من معاناة الشعب السوري. ونعرب عن تقديرنا للمساعدة الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى السكان المتضررين في سوريا.

لقد استثمر مجلس الأمن قدرا كبيرا من الوقت والجهد لمعالجة المسألة النووية الإيرانية. وقد حان الوقت للتفكير في الأهداف والاستراتيجية المتبعة حتى الآن واستعراضها. ويمكن التوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة على أساس تدابير بناء الثقة، فضلا عن مواصلة تحقيق أهداف عدم الانتشار واحترام حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونشجع مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران على مواصلة المشاركة بصورة مجدية، والبناء على المحادثات التي أجرتها حتى الآن، فضلا عن تعميق العملية الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للمسألة النووية الإيرانية. ونأمل أن تسفر المحادثات المقرر عقدها في ٢٦ شباط/فبراير عن إحراز بعض التقدم.

ونرحب بما ورد في بيان البارونة آشتون بضرورة استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط مجددا. وبوسع الاتحاد الأوروبي والأمين العام وأعضاء المجموعة الرباعية، أن يضطلعوا بدور هام في إنعاش تلك العملية المتوقفة تماما، إن حل الدولتين في

أفضل. وباستطاعة الاتحاد الأوروبي أن يساعد على عكس هذا الاتجاه عبر تكريس ثقله الأخلاقي والسياسي الجماعي لدعم الجهود الرامية إلى إقناع عدد من الدول والجهات الفاعلة الرئيسية بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

وفي الختام، نرحب بمشاركة مجلس الأمن وتبادله الآراء على نحو مستمر مع الاتحاد الأوروبي. ونشجع التعاون والتنسيق المستمرين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويضطلع ذلك التعاون بدور فعال في منع نشوب الصراعات، وتسويتها، فضلا عن حالات ما بعد الصراع.

السير بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالبارونة آشتون في المجلس، وأشكرها على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم. تشكل هذه الجلسات خطوة هامة في تعزيز وتوسيع نطاق علاقة الاتحاد الأوروبي وتعاونه مع الأمم المتحدة، إلى جانب إبراز المجالات التي يتواصل فيها التعاون بصورة ناجحة فعلا بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إطار السعي إلى تحقيق أهدافهما المشتركة.

وفي سوريا، إذ لا تزال الحالة تزداد سوءا، فقد واصلت المملكة المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي أيضا، تقديم دعمنا الثابت للممثل الخاص المشترك، الإبراهيمي، وخطته المعنية بالمضي قدما بإنشاء حكومة انتقالية ذات سلطات تنفيذية كاملة. ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا، مع التسليم بأن الأسد لا يمكن أن يكون جزءا من العملية الانتقالية هذه، إن كان لها أن تحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري.

وقد قدم الاتحاد الأوروبي – دعما للعملية الانتقالية – مجموعة من التدابير ضد نظام الأسد، فارضا الجزاءات على

المسؤولين عن العنف والقمع، وممارسا المزيد من الضغط الاقتصادي على النظام. وتمكنت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضا من توفير مساعدات إنسانية كبيرة للشعب السوري عبر تمويلنا لنداءات الأمم المتحدة الإنسانية. ونحن الآن بحاجة إلى إيجاد طرق مبتكرة تمكن موظفي المساعدة الإنسانية من إيصال المساعدات إلى من هم في حاجة إليها، بهدف التخفيف من حدة الحالة المروعة في الميدان.

لقد اتحد المجتمع الدولي في مالي ومنطقة الساحل في مواجهة التحدي الذي يمثله التطرف العنيف. وبناء على نجاح العملية التي قادتها فرنسا دعما للسلامة الإقليمية في مالي، فإن مجلس الأمن لا يزال يعمل من أجل نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة هناك في حال توفر الظروف الملائمة لذلك. وسينشر الاتحاد الأوروبي أيضا بعثة للتدريب العسكري بهدف المساعدة على بناء قدرات القوات المسلحة الماليةلتمكينها من تحقيق الاستقرار دعما للحوكمة الديمقراطية.

ولا تزال الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي في مالي، استنادا إلى استراتيجيته الشاملة بشأن توفير الأمن والتنمية في منطقة الساحل، تواصل دعم تلك الجهود عبر تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية وبناء الأمن والتنمية لصالح الشعب في مالي وفي جميع أنحاء المنطقة.

ويعمل الاتحاد الأوروبي في جميع تلك الجهود، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، ووخصوصا المبعوث الخاص للأمين العام، رومانو برودي، ومع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، سعيد دجينيت.

ويعمل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أيضا بشكل وثيق بغية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك تعزيز دور المرأة في بناء السلام والتصدي للإفلات من العقاب فيما يتعلق بالعنف الجنسي. وستسهم المملكة المتحدة في مالي بتوفير خبراء في مجال حقوق الإنسان لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بالتدريب العسكري بهدف توفير التدريب المتخصص للقوات المسلحة المالية بشأن منع العنف الجنسي والاستجابة للحالات المتعلقة به. وسيكون لمكتب الأمم المتحدة الجديد في مالي عنصر قوي في مجال حقوق الإنسان. ونأمل أن يركز ذلك العنصر أيضا على مسائل العنف الجنسي والجنساني.

وفي الصومال، فقد أسفرت الإجراءات الدولية المتخذة لدعم الحكومة الصومالية عن تحقيق مكاسب كبيرة بالفعل. وقد تولت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قيادة عمليات مكافحة التطرف المتمثل في حركة الشباب، بدعم من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إذ تولى مرفق الاتحاد الأوروبي للسلام في أفريقيا دفع مرتبات القوات، في حين قدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم اللوجستي للقوات.

ويقدم ذلك مثالا جيدا على التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل إحداث التغيير، والتصدي لأحد التحديات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. ويقدم الاتحاد الأوروبي مزيدا من الإسهام بتوفير التدريب لـ ٣ ٠٠٠ جندي بهدف المساعدة على بناء القوات المسلحة الصومالية وتمكينها من مواصلة القتال إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي.

ولدينا الآن فرصة حقيقية لإحراز التقدم في الصومال. وعليه، فإننا نتطلع إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من أجل اغتنام تلك الفرصة في الأشهر القادمة.

وعلى النحو الذي لاحظه الكثيرون منا في هذه القاعة بالفعل، فإن عام ٢٠١٣ سيكون عاما حاسما بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد واصل الاتحاد الأوروبي العمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة – بصفته عضوا في المجموعة الرباعية – في العديد من المبادرات، بما في ذلك تقديم المساعدة العملية إلى برنامج بناء الدولة الفلسطينية، فضلا عن مطالبة إسرائيل بتخفيف القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى

الضفة الغربية وقطاع غزة. ويواصل الاتحاد الأوروبي التشديد على نحو صائب على ضرورة التوصل إلى حل سياسي، ولا يزال ملتزما بالعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي على نطاق أوسع بهدف إحراز التقدم

وترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها البارونة آشتون،دعما للمفاوضات التي تجريها مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + 3 مع إيران، فضلا عن العمل المستمر الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المقرر أن تجتمع مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة+ ٣ مع إيران في ألماتي، في كازاخستان، في ٢٦ شباط/فبراير، بهدف تقديم عرض يتسم بالتوازن والمصداقية.

ويتعين على إيران بشدة أن تأتي إلى المحادثات المقبلة وهي على استعداد للتفاوض بجدية، وأن تتخذ خطوات ملموسة للاستجابة للشواغل الدولية إزاء برنامجها النووي.

لقد اتخذ مجلس الأمن ستة قرارات بشأن المسألة النووية الإيرانية، أربعة منها تتضمن جزاءات. وما برحت بلدان الاتحاد الأوروبي تنفذ تنفيذا كاملا تلك التدابير، وقد وافقت على المزيد من الجزاءات دعما لاستراتيجية المسار المزدوج للضغط والحوار التي تطبقها حكومات مجموعة 3+3.

ونرحب أيضا بإقبال البارونة آشتون على دفع عجلة الحوار الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو. من المهم المحافظة على الزخم من أجل حض البلدين على تحقيق الشروط الواردة في استنتاجات مجلس الشؤون العامة في كانون الأول/ديسمبر، لا سيما فيما يتعلق بشمال كوسوفو. تتيح عملية الحوار أفضل فرصة لتوطيد التقدم المحرز مؤخرا والوصول إلى ما يلزم من تفاهمات وتعاون بين صربيا وكوسوفو يستفيد منها كلا البلدين والمنطقة ككل.

إذا كان التاريخ الحديث قد علمنا شيئا، فهو أن المجتمع الدولي يتصرف بأقصى قدر من الفعالية عندما يتصرف باتساق. لا يزال ما يتخذه الاتحاد الأوروبي من إجراءات، والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجهات الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة، يسهم إسهاما مهما في تلك الجهود.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدا بالتوجه بالشكر إلى البارونة آشتون على إحاطتها الإعلامية، التي أكدت على الإسهامات الكثيرة والمختلفة للاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الأمم المتحدة في تعزيز السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم.

ترحب توغو بتنظيم جلسة الإحاطة اليوم، في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأشير إلى أنها عقدت عقب الاجتماع التشاوري السادس المعني بالتعاون في مجال السلام والأمن بين الأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في نيويورك.

ويرى بلدي أن تلك الأنواع من الاجتماعات تظهر الحاجة إلى الإمعان في تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما يسمح لتلك المنظمات بأن تتشاطر، مع مجلس الأمن على وجه الخصوص، خبرتها ودروسها المستفادة بصفتها من أصحاب المصلحة الإقليميين الذين لديهم معرفة حقيقية باللواقع الملموس.

هناك العديد من الأمثلة على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو تعاون يمثل إحدى الاستراتيجيات الإنمائية الرئيسية للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة، التي وضع مبادئها مجلس أوروبا في نيس عام ٢٠٠٠. ونشير إلى أنه، على المستوى التنفيذي، منذ نجاح عملية أرتيميس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تمت وفقا للقرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣) خلال نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعد الاتحاد الأوروبي العديد من العمليات

المدنية والعسكرية الأخرى بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة في جميع القارات تقريبا.

فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي في العمل مع الأمم المتحدة في بلدان مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا – بيساو.

فيما يتعلق بجهود مكافحة القرصنة، فإن عملية أطلنطا، التي قادها الاتحاد الأوروبي عملا بالقرارات ١٨١٤ (٢٠٠٨) و ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨) قبالة سواحل الصومال، قد ساعدت في حماية سفن برنامج الأغذية العالمي التي كانت تنقل المساعدات الإنسانية إلى الصومال. تأمل توغو أن يؤدي هذا النوع من التعاون أيضا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمساعدة البلدان والمنظمات في منطقة خليج غينيا، التي لا تزال تعاني من آثار القرصنة. ولذلك نأمل أن يتيح مؤتمر القمة المقبل بشأن القرصنة في خليج غينيا، المقرر عقده في نيسان/أبريل، الفرصة لتحديد مجالات ذلك التعاون.

لا تقتصر مشاركة الاتحاد الأوروبي في تعزيز أهداف الأمم المتحدة على الجانب التشغيلي فحسب. وفي الواقع، يستحق الثناءَ النهجُ الشامل الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي بهدف منع حدوث الأزمات وإدارتها من خلال الجمع بين الأبعاد السياسية والدبلوماسية وعنصر التعاون في التنمية مع التدابير التنفيذية.

وفيما يتعلق بالتمويل، كما أشارت البارونة آشتون للتو، يسهم الاتحاد الأوروبي بما يقرب من نصف موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنسبة ٨٠ في المائة من موارد صندوق بناء السلام، وهو أحد المساهمين الرئيسيين في عمليات حفظ السلام. في هذا الصدد، نرحب بالإعلان عن تقديم دعم مالي بمبلغ ٥٠ مليون يورومن خلال مرفق السلام الأفريقي لدعم نشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية (أفيسما) وبعثة الاتحاد الأوروبي لتدريب الجيش المالي ودعم الاتحاد الأوروبي اللوجستي للبعثة. ويحدونا الأمل في أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور مهم في تعبئة الموارد المالية واللوجستية اللازمة لتيسير تحوّل بعثة ”أفيسما“ إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، يرحب بلدي ترحيبا خاصا بجهود الاتحاد الأوروبي في عدد من المجالات، بما في ذلك المسألة النووية الإيرانية، والتقارب بين كوسوفو وصربيا

وفي الختام، أود أن أقول إنه مع أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يتسم بالدينامية، فإننا نأمل، بفضل تبادل الآراء يوميا بين الأمانتين العامتين، أن يتواصل نمو التعاون الوثيق وتزداد أهميته.

علاوة على ذلك، كون الاتحاد الأوروبي لا يتكلم في بعض الأحيان بصوت واحد في بعض القضايا الدولية الرئيسية يعوق التعاون القوي مع الأمم المتحدة. وجود استراتيجية دبلوماسية شاملة، للدفاع وللقضايا العالمية كافة، سوف يجعل من الاتحاد الأوروبي شريكا أفضل في حل الأزمات التي تهز عالمنا، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنطقتين القريبتين من أوروبا.

وأخيرا، من أجل تفادي تداخل أعمال المنظمتين في بعض المجالات، من المهم أن تضع كلتا المنظمتين في اعتبارها ما تقوم به الأخرى قبل أن تدخل في التزام جديد. في ذلك الصدد، من المهم، عند وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل،إيلاء الاعتبار الواجب لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي المعنية بمنطقة الساحل، التي تتميز بأنها تبرز الصلة التي لا تنفصم بين الأمن والتنمية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلَّم بالروسية): نرحب بالممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي. بالنسبة لنا، تتسم جلسة اليوم بالأهمية، سواء من حيث الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في الجهود الجماعية الرامية إلى دعم السلام والأمن الدوليين، أو من حيث العلاقات الاستراتيجية التي تربط روسيا والاتحاد الأوروبي، وكلاهما مركز قوة قاري رئيسي لديه مسؤوليات عظيمة عن الحالة في أوروبا،

وعلى نطاق أوسع، في المنطقة الأوروبية – الأطلسية. في ذلك السياق، نحن راضون بشكل عام عن الطريقة التي يتطور بها حوارنا مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في مؤتمرات القمة الرفيعة المستوى. ونلاحظ بعض التقارب بين مواقفنا من العديد من المسائل الدولية المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

دأب الاتحاد الروسي على الدعوة إلى التنمية المتعددة الأطراف وإلى تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. يجب أن يقوم ذلك التعاون على الأساس المتين لميثاق الأمم المتحدة، لا سيما، الفصل الثامن.

يسهم الاتحاد الأوروبي في تعزيز تعددية الأطراف – مع اضطلاع الأمم المتحدة بالدور القيادي – في مكافحة التهديدات والتحديات الجديدة، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والقضاء على الفقر والتمييز. ونحيط علما بالدور المفيد الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي بصفته من كبار المانحين للتنمية والمساعدة الإنسانية وبمساهمته الكبيرة في تمويل عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

ونقدر مشاركة الاتحاد الأوروبي في الجهود الدولية المبذولة لمساعدة الصومال وأفغانستان ومالي، وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية للرنامج النووي الإيراني، وكذلك في مكافحة القرصنة في البحر وفي إنشاء قدرات إقليمية لمكافحة القرصنة.

لذا يجب استخدام الإمكانات المؤثرة التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي لصالح المجتمع الدولي وليس لإجبار فرادى أعضاء الأمم المتحدة على اتخاذ مواقف من قضايا معينة تتعارض مع سياساتهم الوطنية نفسها. يجب ألا تصبح مسألة احترام حقوق الإنسان ذريعة لممارسة الضغط السياسي بصورة انتقائية.

لم يغير قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٦، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١، مركز الاتحاد الأوروبي كمراقب، إنما وسع فحسب بعض قدراته على المشاركة في أعمال الجمعية العامة. ينبغي تفسير القرار على نحو شامل بدلا من سلسلة من المواقف المستقلة. ندعو الاتحاد الأوروبي إلى التقيد بدقة بالقرار نصا وروحا.

ونشعر بالقلق إزاء استخدام الاتحاد الأوروبي الفعلي على نحو متزايد لفرض الجزاءات من جانب واحد، سواء تلك المفروضة بالإضافة إلى جزاءات الأمم المتحدة والتي تنفذ دون أي قرارات ذات صلة من جانب مجلس الأمن. نحن نرى أن هذه الجزاءات تأتي بنتائج عكسية، وتقوض حق المجلس الامتيازي وتضيف إلى العبء الملقى على كاهل سكان البلدان التي تفرض عليها. بصراحة، فإن هذه الإجراءات في بعض الأحيان ترقى إلى محاولات لخنق قطاعات كاملة من اقتصادات دول مستقلة، ولا تشكل المساعدات الإنسانية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي أحيانا سوى تعويض جزئي عن هذه الخسائر.

لا ينبغي للاتحاد الأوروبي، إذ أخذ على عاتقه الاضطلاع بدور محدد في تنظيم حوار بشأن كوسوفو، أن ينحرف إلى ممارسة الضغوط أو القوة، فقد لوحظت هذه الانتكاسات أحيانا في المنطقة. لا ينبغي أن يتأثر حل مشاكل كوسوفو المعقدة بالاتحاد الأوروبي فقط على حساب وجود الأمم المتحدة، التي لا يمكن اعتبار دورها، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، دورا مساعدا أو من الدرجة الثانية.

في الختام، أود أن أشدد على أنه بالرغم من تزايد الحاجة إلى آلية فعالة لتقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، فإن الدور الريادي الذي يضطلع به مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. يبقى ثابتا لا يتزعزع. إنه مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وتغييره مرفوض تماما.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة، سيدي الرئيس، وأن أشكر الممثلة السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، البارونة كاثرين آشتون، على إحاطتها الإعلامية.

ترحب جمهورية الأرجنتين بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفي هذه الحالة، الاتحاد الأوروبي. لدى إنشاء مجلس الأمن بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، نص ميثاق الأمم المتحدة أيضا، في الفصل الثامن، على دور الاتفاقات أو الهيئات الإقليمية، ولا سيما في السعي إلى حل المنازعات بالوسائل السلمية، ما دامت هذه الاتفاقات والهيئات وأنشطتها تتوافق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وما دام مجلس الأمن على علم تام بأي أنشطة يضطلع بها أو يعتزم الاضطلاع بها من جانب هذه الاتفاقات والهيئات الإقليمية من أجل صون السلم والأمن الدوليين. نود أن نرى الاجتماعات التي تعقد الآن مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي يجري توسيعها بأنتظام لتشمل غيرهما من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتعامل أيضا مع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

أود الآن أن أناقش بعض المسائل التي أشارت إليها السيدة آشتون في إحاطتها الإعلامية. خلال العامين الماضيين اختارت كل من الحكومة والجماعات المعارضة في سوريا محاولة حل الأزمة هناك بالوسائل العسكرية. ومن بين أكثر نتائج هذا القرار إثارة للقلق الحالة الإنسانية الكارثية الموجودة لا في سوريا فحسب، بل أيضا في البلدان المجاورة، التي لا تزال تستقبل تدفق موجات لا تنتهي من اللاجئين. وفي هذا الصدد، علينا الاعتراف بالتضامن الذي أظهره الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مواصلة الاستجابة لهذه المأساة الإنسانية. وتعتقد الأرجنتين أن مستويات العنف والدمار غير المقبولة في سوريا مكنت لها إلى حد كبير المساعدة المقدمة من الجهات الفاعلة الخارجية في تسليح وتمويل طرفي النزاع. وفي هذا الصدد، نتفق مع النداء الذي وجهه مجلس الاتحاد الأوروبي في استنتاجاته المعتمدة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في لكسمبرغ إلى جميع الدول بالامتناع عن إرسال أسلحة إلى سوريا.

وبإيجاز، في ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، أود أن أقول إن بلدي يتخذ واتخذ دائما موقفا واضح. نرى أن من الأهمية بمكان العمل على تحقيق الحل القائم على أساس دولتين وأن من الضروري تجديد وتعزيز الآليات والاستراتيجيات التي أنشأها المجتمع الدولي ليسهم بفعالية في تحقيق هذا الهدف، على أن يكون مفهوما، كما قال رئيسنا، أنه لا ينبغي النظر إلى مسألة التوصل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط بوصفها صراعا إقليميا، وإنما بوصفها مسألة عالمية.

كما نؤيد تعليقات السيدة آشتون بشأن التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية، ولا ضرورة لأن نتكلم بعمق في هذا الشأن. أصدرت كل من السلطات الأرجنتينية ومجلس الأمن بيانات واضحة وقوية وحصيفة بشأن هذه المسألة. وفي ما يتعلق بعدم الانتشار، كما هو في الحالات الأخرى التي أثيرت، ترى الأرجنتين أن هذه المسألة ينبغي حلها من خلال إجراء مفاوضات أكثر فعالية. وكما قالت الممثلة السامية، فإن فرض الجزاءات لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته، ونحن نشاطر هذا الموقف، يجب أن يدعمه إجراء المفاوضات. ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في نظام متسق لعدم الانتشار وينبغي لجميع الدول أن تدعمها.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن الأرجنتين ملتزمة التزاما تاريخيا واضحا جدا بنزع السلاح وعدم الانتشار. نحن طرف في جميع نظم الرقابة على الصادرات ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا المجال. بيد أننا نفهم أن هذه الجهود لا يمكن أن تستخدم باعتبارها وسائل غير مباشرة لتقييد الحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة في تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي حالة إيران، تعتقد الأرجنتين أنه ينبغي لهذا البلد أن يتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي بشأن طبيعة برنامجه النووي.

وتحيط الأرجنتين علما بالأزمة في مالي وتنوه بمبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة. لقد شددنا دائما على أن الحلول المتوسطة والطويلة الأجل للأزمة المالية لا يمكن أن تكون عسكرية فقط، ينبغي أن نولي الأولوية للعملية السياسية عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في أقرب وقت تسمح به الظروف، فضلا عن إجراء حوار شامل بوصفه شرطا ضروريا من أجل استعادة سيادة القانون والنظام الدستوري والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. ونعتقد أيضا أن من المهم إحراز تقدم في ما يتعلق بالتنمية في البلد من أجل ضمان الأمن في الأجلين المتوسط والطويل. وفي هذا الصدد، فإن المبادرات من قبيل مؤتمر بروكسل الذي عقد في ٥ شباط/فبراير بشأن مستقبل مالي والإعلان عن استئناف مساعدات الاتحاد الأوروبي المقدمة من أجل التنمية، جميعا تدابير جديرة بالذكر.

لا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى دعم الاتحاد الأوروبي لعمل مجلس الأمن في مجال المرأة والسلام والأمن، الذي أشارت إليه أيضا سفيرة لكسمبرغ. إن المسائل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وجميع المجالات ذات الصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس تشكل أولوية بالنسبة للأرجنتين، ونحن نولي أهمية كبيرة لها في إطار سياساتنا لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي هو أحد الأطراف الأكثر التزاما بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى غرار بلدي بالذات، اعتمد الاتحاد الأوروبي نفسه، وأكثر من نصف دوله الأعضاء، خطط عمل بشأن المرأة والسلام والأمن.

أخيرا، إن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها أولويتان من أولويات سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، مثلما تبينه الجهود الكثيرة التي يبذلها من أجل تقديم المساعدات الهامة للأطفال المتضررين من الصراع، وتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم.

إن بلدي عضو في المحكمة الجنائية الدولية، وهو وقّع على نظام روما الأساسي. وعندما يتعلق الأمر بتجنيد الأطفال تحت سن ١٥ سنة لاستخدامهم في تأدية دور نشط في الأعمال العدائية، ينص النظام الأساسي على أن هؤلاء الأطفال هم ضحايا جرائم الحرب. ولقد حددت الأرجنتين هذه السن وفقا لأحكام اتفاقية حقوق الطفل. ونحن نعلم أن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان هي الحد الادنى، وليس الحد الاقصى.

وفي الختام، أكرر الأهمية التي يعلقها وفدي على هذا الحوار مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الدور المركزي للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالبارونة آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية بشأن مساهمة الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ولا سيما منع الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلام.

وتأسيسا على مركز الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكامل، والتزامه الملموس والكبير بتحقيق السلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان، فهو يظل شريكا مميزا للأمم المتحدة. وجائزة نوبل للسلام التي منحت له شهادة بليغة على هذه الحقيقة.

إن المناقشة الجارية اليوم استكمال لقوة الدفع الأخيرة التي أطلقتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تعزيز تلك الشراكات من أجل التصدي للصراعات النشطة أو الكامنة، والأزمات المتعددة الأوجه التي تزعزع استقرار مناطق بأسرها، وتلحق الضرر بملايين الناس. ويولي المغرب أهمية كبرى لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية،

ولتعاون تلك المنظمات مع الأمم المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وضمن المعايير التي تحددها قرارات المجلس.

ويساهم الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير في الجهود الرامية إلى حل الصراعات. فمشاريعه التعاونية ومساعداته الاقتصادية والتقنية توفر دعما كبيرا لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعمل الاتحاد الأوروبي لترسيخ الاستقرار والديمقراطية يعزز السلم والأمن الدوليين. والاتحاد الأوروبي، مع ما لديه من نفوذ وخبرة، ومع الصكوك التي وضعها وعلاقاته الخاصة مع العديد من مناطق العالم، بإمكانه أن يواصل تقديم الدعم الضروري لتحقيق السلم والأمن الدوليين، ولتعزيز تعددية الأطراف في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أهمية سياسة الجوار الأوروبية، التي تسعى إلى تعزيز علاقات أوروبا مع البلدان الواقعة شرقه وجنوبه؛ والاتحاد من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والمؤسسات الديمقراطية في البلدان الستة عشر الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط؛ وأداة تحقيق الاستقرار، التي تعزز الجهود الأوروبية الرامية إلى منع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، وبناء السلام.

ويرحب المغرب بجهود الاتحاد الأوروبي لدعم الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى حل الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة من خلال مساهمته كعضو في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. ونحن نعتقد أن الاتحاد الأوروبي سوف يواصل دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، والعمل على إزالة العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات، حتى يتمتع الشعب الفلسطيني بكامل حقوقه المشروعة، بما في ذلك إنشاء دولته، مع القدس الشرقية عاصمة لها. وتأمل جميع شعوب المنطقة، إلى جانب المجتمع الدولي، أن يكون العام ٢٠١٣ عام التنفيذ الفوري والفعال لرؤية الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب. ويجب عدم ادخار أي جهد في سبيل جعل هذه الرؤية حقيقة واقعة تعيشها جميع شعوب المنطقة، لمصلحة الجميع.

وترحب المملكة المغربية بالتزام الاتحاد الأوروبي الدائم والمتواصل بتحقيق السلام والأمن والتنمية في القارة الأفريقية. إن هذا الالتزام ليس التزاما جديدا. فقد تعزز تدريجيا على مدى العقد الماضي ليصبح وسيلة هامة لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلدان التي تمر بأزمة أو الخارجة من أزمة، كما تبينه جميع الأعمال التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي أو لا يزال يضطلع بها في أفريقيا، سواء كان ذلك في الصومال، أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو تشاد، أو جمهورية أفريقيا الوسطى، أو غينيا – بيساو، أو منطقة الساحل بنطاقها الاوسع، أو في مالي مؤخرا.

وبالنسبة إلى الأزمة في مالي، كانت سرعة الاستجابة الفرنسية والأفريقية حاسمة. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، قد أظهر التزامه بالوقوف إلى جانب شعب مالي وأفريقيا كلها، ولا سيما من خلال الدعم الذي قدمه لإصلاح قوات الأمن في مالي، والتبرعات التي اعلن عنها في مؤتمر المانحين، والإعلان الذي أصدره أمس وزراء التنمية الأوروبيون بشأن الاستئناف التدريجي للمعونة الإنمائية الأوروبية المقدمة إلى مالي عقب اعتماد خارطة الطريق الانتقالية في مالي.

والوضع في مالي لا يمكن فهمه خارج السياق الإقليمي، ألا وهو الوضع في منطقة الساحل. فالمنطقة تواجه تحديات متعددة الجوانب ومعقدة. ويحدونا الأمل أن تحظى أيضا استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمنطقة الساحل، حالما يجري وضعها، بالدعم النشط من الاتحاد الأوروبي.

وفي ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، نرحب بالمساعدات الإنسانية التي تقدمها أوروبا إلى اللاجئين السوريين، وندعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة جهوده، بالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بهدف وضع حد للحالة المروعة التي يعيشها الشعب السوري، عن طريق إنهاء أعمال العنف وتيسير ابرام اتفاق على حل سياسي يكفل العملية الانتقالية، استجابة للتطلعات المشروعة للشعب السوري وفي إطار الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية في البلد.

وفي هذا الصدد، من المهم دعم عمل الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي، وكفالة أن يكون بوسع مجلس الأمن أن يتخذ إجراء موحدا لوضع حد لمعاناة الشعب السوري.

إن المغرب يدعم جهود عدم الانتشار ونزع السلاح الدولية والإقليمية ويساهم فيها، واعتماد وتنفيذ المواجهة الجماعية للتهديدات العالمية، بما في ذلك الإرهاب. فإضعاف نظام عدم الانتشار يهدد بجعل هدف نزع السلاح النووي، الذي لا يزال المغرب ملتزما به، بعيد المنال.

إن المغرب ارتكازا على إيمانه بالحوار والدبلوماسية يؤيد الحوار الذي أجرته مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة زائدا ثلاثة ويأمل أن يحرز اجتماع الماتي مزيدا من التقدم نحو التوصل إلى حل دبلوماسي لمسألة إيران النووية.

عند هذا النقطة أود أن أكرر أهمية حمل جميع دول الشرق الأوسط على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وابرام اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعوّل أيضا على دعم الاتحاد الأوروبي للجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

إن المغرب الذي يحظى بمركز متقدم في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي يقدر التزامه. ونأمل من تعاون الاتحاد الأوروبي مع منظمتنا أن يعزز المنظمتين كون ذلك يصب في مصلحة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وما يتجاوزهما، أي أنه يصب في مصلحة المجتمع الدولي برمته.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اود أن انضم إلى الآخرين في الترحيب بالممثلة السامية آشتون في المجلس اليوم، وأن اشكرها على ملاحظاتها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا لا غنى عنه للأمم المتحدة وللولايات المتحدة. فهو قائد هام في الجهود الدولية لمعالجة أكبر التحديات التي يواجهها العالم. والاحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم توضح بأن الفوائد الكبيرة التي تحققها شراكات الأمم المتحدة القوية مع المنظمات الإقليمية يمكن أن تصب في صالح تعزيز اهدافنا المتمثلة في احلال السلم والأمن الدوليين.

أود أيضا أن ابرز اربعة مجالات نرى أنها أكثر المجالات الجدير ذكرها هنا. أولا، تقدر الولايات المتحدة قيادة الاتحاد الأوروبي في تعزيز الاستقرار في المنطقة الأوروبية. وقد قام الاتحاد الأوروبي بدور هام جدا في مساعدة كوسوفو وصربيا في تطبيع علاقاتهما من خلال الحوار، وجمع بين رئيسي الوزراء داتيشيش وتاتشي لإجراء المناقشات، ويسر لعقد الاجتماع التاريخي بين الرئيسين نيكوليتش ويحي آغا.

نتفق مع الممثلة السامية آشتون على أن الحوار قد أدى إلى نتائج ملموسة سوف تعزز من الاستقرار في المنطقة. إذ أن حل الخلافات بين كوسوفو وصربيا سوف يمكّن البلدين من المضي قدما في طريقهما نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونرحب أيضا بجهود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في المساعدة على تعزيز مؤسسات كوسوفو.

ونشيد أيضا بالاتحاد الأوروبي على انخراطه المستمر في جورجيا، وخاصة من خلال بعثته للرصد. ونقدر الجهود المشتركة التي قامت بها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال السنوات الماضية للمساعدة في تهيئة المجال للحوار المباشر بين جورجيا وروسيا لمعالجة الشواغل المعلقة وتطبيع العلاقات. ونقدر ايما تقدير مساهمة الاتحاد الأوروبي في إحلال السلم والأمن في البوسنة والهرسك من خلال قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي التي أذن بها مجلس الأمن.

ثانيا، ترحب الولايات المتحدة بجهود الاتحاد الأوروبي في النهوض بالسلم والأمن خارج أوروبا. ولا تزال المسألة النووية الإيرانية مبعث قلق كبير للعالم بأسره. وعلينا أن نواصل التشاور والعمل معا لنكفل تعاون إيران الجاد مع الوكالة الدولية للطاقة

الذرية وأن يكون تعاونا صادقا عن أنشطتها النووية الماضية والحاضرة، وأن تعمل على طمأنة المجتمع الدولي عن برنامجها النووي، بما في ذلك الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزاماتها بنظام الضمانات النووية.

يسرنا أن فريق التفاوض الإيراني قد أكد بأن الجولة المقبلة من المحادثات بين إيران ومجموعة البلدان الخمسة زائدا واحدا ستتم في ألماتي بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير.

ونقدر الدور الحيوي الذي تقوم به المفوضة السامية آشتون في دبلوماسيتنا لتناول تلك المسألة. وقد آن الأوان لإيران لمناقشة الجوهر، ونأمل بأن تفضي المحادثات إلى تقدم ملموس فيما يتعلق بقلق المجتمع الدولي إزاء برنامج إيران النووي.

كذلك نقدر أيما تقدير البيان الذي أدلت به الممثلة السامية آشتون ومفاده أن الاتحاد الأوروبي يدين بقوة التجربة النووية الأخيرة التي قامت بها جمهورية كورية الشعبية الديمقراطية ويحث ذلك البلد على الامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية أخرى.

إن الولايات المتحدة ستواصل اتخاذ الخطوات اللازمة للدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا. وسوف نعزز التنسيق الوثيق مع حلفائنا وشركائنا، والعمل مع شركائنا في المحادثات السداسية، ومع مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لمواصلة العمل الحازم.

إن الاتحاد الأوروبي أيضا شريك قيم في جهود السلام في الشرق الأوسط لكونه عضوا في اللجنة الرباعية التي تؤيد حلا شاملا للنزاع العربي – الإسرائيلي. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال اللجنة الرباعية، ونشجع الأطراف على تهيئة مناخ ملائم لاستئناف المفاوضات المباشرة من دون شروط مسبقة. إذ لا يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين معالجة جميع قضايا الوضع النهائي وإحلال السلام الذي يستحقونه إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

إنني إذ أنتقل إلى الحالة في سوريا، أقول أننا نتشاطر تماما الشواغل التي أعربت عنها الممثلة السامية آشتون إزاء استمرار العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسانية وجرائم الحرب، ونقر بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتحد للمساعدة على إنهاء معاناة الشعب السوري. وتنضم الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي في دعمه المتواصل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك، الإبراهيمي، لإيجاد حل سياسي دائم للأزمة في سوريا.

ثالثا، ترحب الولايات المتحدة بالتزام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة التقنية لتعزيز الأمن والتنمية في المجتمعات الخارجة من صراعات. ففي أفغانستان، ما برحت الخبرة الفنية للاتحاد الأوروبي في مسائل الشرطة حاسمة في مساعدة أفغانستان في تكوين وتدريب قوة شرطة مدنية فعالة. فجهود الاتحاد الأوروبي تكمل عمل الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى التي تعمل مع أفغانستان لتعزيز مستقبل سياسي، وأمني، واقتصادي، واجتماعي أقوى للشعب الأفغاني.

أما في مالي، فترحب الولايات المتحدة بتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي واللوجستي لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي من خلال مرفق السلام الأفريقي. ونشيد بالاتحاد الأوروبي على التزامه بإيفاد بعثة تدريبية عسكرية لتدريب قوات الدفاع والأمن في مالي، مع التشديد على الرقابة المدنية، وحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان. ونرحب بجهود الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين، لحسم التحديات الأمنية والسياسية المتشابكة من خلال فريق الدعم والمتابعة بشأن الحالة في مالي.

أما في المنطقة الأوسع، فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل التي تركز على بناء القدرات ومكافحة التطرف العنيف تُكَمِّل النهج الإقليمي للولايات المتحدة، بما في ذلك من خلال الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء، لتعزيز قدرة الحكومات في جميع منطقة الساحل لكي يتسنى لها التصدي على نحو أفضل للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن.

أخيراً، نؤيد بقوة جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مشاركاته الثنائية أو من خلال الأمم المتحدة. وتتشاطر الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي الالتزام بتعزيز وحماية الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير، ومكافحة التمييز القائم على نوع الجنس، والعنف، وتعزيز حقوق المِثَليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. إن احترام حقوق الإنسان حجر الزاوية في استقرار المجتمعات الديمقراطية وجوهري للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

في الختام، تكرر الولايات المتحدة التزامها بالعمل مع الاتحاد الأوروبي دعما لمبادئ الأمم المتحدة وأعمالها في مجال صون السلم والأمن في جميع أرجاء العالم.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر البارونة كاترين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على بيأنها. إن رواندا تنظر نظرة إيجابية إلى هذه التفاعلات المنتظمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأوروبي، وفي المنطقة التي انتمي إليها، أي الاتحاد الأفريقي.

قرر الأوروبيون معا بعد أن خرجوا من أنقاض الحرب العالمية الثانية إقامة اتحاد اقتصادي وسياسي، وهو اتحاد بعد خمسة عقود على قيامه نجح في توطيد أركان السلام والأمن في القارة، على الرغم من بعض التحديات مثل كوسوفو أو قبرص.

أود مرة أخرى هنا، أن أشيد بالبارونة آشتون على دورها بوصفها وسيطا في التوفيق بين رئيسي وزراء كوسوفو وصربيا في بروكسل من أجل عقد الاجتماع الرابع بشأن الحوار السياسي.

واستنادا إلى تجربة الاتحاد الأوروبي في صنع السلام وبنائه في اوطانه، فأنه ما برح يتعاون مع الأمم المتحدة بفعالية ويدعم احلال السلام والأمن خارج القارة، لا سيما في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، يضطلع مرفق السلام الأفريقي بدور هام في تجهيز أفريقيا بالأدوات والوسائل اللازمة لمنع نشوب النزاع في القارة، وبخاصة من خلال بناء القدرات ودعم إنشاء نظام للإنذار المبكر.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بأعمال الاتحاد الأوروبي في مالي وفي منطقة الساحل. وقد رحبنا بقرار إنشاء بعثة تدريب تابعة للاتحاد الأوروبي في مالي تهدف إلى بناء قدرات القوات المالية وتقديم الدعم المالي واللوجستي لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي. وعلى نحو مماثل، أشيد بالاتحاد الأوروبي على انخراطه المستمر في الصومال والقرن الأفريقي، لا سيما بدعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي عمليات حفظ السلام، تقدر رواندا التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وأدى الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي، بشكل رئيسي في شكل بناء القدرات والتخطيط والدعم المالي، إلى زيادة فعالية حفظ السلام في أفريقيا، لا سيما بعثة الدعم الدولية بقيادة افريقية في مالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي معظم الأحيان، ظل الدعم مخصصا ومجزأ وفي بعض الأحيان مسيسا. وبالتالي، تقوم حاجة إلى زيادة تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الأفريقي واتساقه وثباته واستمراره بغية مساعدة الاتحاد الأفريقي في مواجهة تحدياته الهيكلية وفي مجال بناء القدرات.

وفي حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع، ظل الاتحاد الأوروبي يناصر باستمرار سيادة القانون؛ وحماية المدنيين، لا

سيما النساء والاطفال؛ والمسؤولية عن حماية حقوق الإنسان؛ والمساءلة. ونحن نشاطر جميع تلك المبادئ، لكونها قيما عالمية ينبغي أن نسترشد بها جميعا.

ومع ذلك، بغية تحسين بلوغ تلك الأهداف، من الأهمية بمكان أن يعطي الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرون أولية لإحلال السلام والحوار السياسي، مع تعزيز قدرات الولايات القضائية الوطنية. وتشكل العدالة الدولية والولايات القضائية العالمية، حينما تستخدم بصورة حقيقية، وسائل هامة لإنهاء الإفلات من العقاب على اخطر الجرائم. ولكنها ينبغي أن تكون الملاذ الاخير.

واختتم بياني بالإشادة مرة اخرى بالاتحاد الأوروبي على تعاونه الفعال والهام مع كلا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي تحقيق السلام والأمن. ونتطلع إلى استمرار التعاون وتعزيزه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الان ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

من دواعي سروري الكبير أن ارحب بالبارونة آشتون في مجلس الأمن.

وتقدر جمهورية كوريا تقديرا كبيرا أن الاتحاد الأوروبي قدم إسهامات ايجابية في أعمال مجلس الأمن بخبرته في مجالات منع نشوب النزاع وإدارة الأزمات وحفظ السلام وبناء السلام واحترام حقوق الإنسان. وبالنظر لنطاق التحديات التي نواجهها اليوم، يتسم ذلك التعاون الفعال بين المنظمتين بأهمية قصوى لإدارة الأزمات في جميع أرجاء العالم.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالدور الفعال الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في صون السلام والأمن الدوليين في منطقته وخارجها، من منطقة البلقان والقوقاز إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا. وقبل كل شيء، نشيد بالدور المتزايد الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في تعزيز الحوار السياسي والمصالحة السلمية.

ويجدر بالذكر على وجه الخصوص الحوار المستمر الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد. ونرحب بكون رئيسا كوسوفو وصربيا عقد اجتماعهما الأول، بوساطة البارونة آشتون. ونعتقد أن ذلك الاجتماع الرفيع المستوى الأول يشكل بحد ذاته خطوة ذات مغزى نحو تطبيع العلاقات الثنائية، ونحن نشجع الاتحاد الأوروبي على مواصلة جهوده في ذلك الصدد.

كما بذل الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة صوب تسوية المسائل المتصلة بأنتشار الانشطة النووية الحساسة من جانب جمهورية إيران الإسلامية. وشملت تلك الجهود نظام الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والحوار مع إيران في إطار حكومات مجموعة اعضاء الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣. ونامل أن تؤتي جهود الاتحاد الأوروبي اكلها في المستقبل القريب.

وتقدر جمهورية كوريا الموقف الثابت الذي يبديه الاتحاد الأوروبي باستمرار فيما يتعلق بالبرنامج النووي لكوريا الشمالية. وتشكل التجربة النووية الثالثة التي أجرتها كوريا الشمالية مؤخرا والتجربتان السابقتان في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ انتهاكا واضحا وصارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وللقواعد الدولية الأخرى. ونحن على ثقة تامة بأن مجلس الأمن لا يزال متحدا في الرد بقوة واتخاذ تدابير صارمة. وإذ نشاطر شعورا قويا بالتضامن في ذلك الصدد، فإننا نتطلع إلى استمرار دور الاتحاد الأوروبي في عرض موقف المجتمع الدولي إزاء برنامج كوريا الشمالية لاستحداث الأسلحة النووية.

وتمثل المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية بندا هاما أخر في جدول الأعمال. وستسفر الانتخابات العامة الإسرائيلية قريبا عن تشكيل حكومة جديدة. وتمضي قدما حركتا فتح وحماس مرة أخرى نحو تحقيق المصالحة. وفي هذه المرحلة، يرى وفد بلدي أن الوقت الحالي هو الوقت المناسب لكي ينشط الطرفان عملية السلام باتخاذ مبادرة جديدة.

وعلى نحو ما ابرزته البارونة آشتون، تتطلب الاشتباكات المميتة الدائرة في الجمهورية العربية السورية اهتمامنا المستمر.

ولا يزال عدد القتلى في سوريا آخذا في الارتفاع، وفي كل لحظة يزداد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الخارجية. وبالرغم من أن الأطراف الفاعلة في سوريا أعربت مؤخرا بشكل حذر عن إمكانية إجراء مفاوضات، لا يزال يبدو موقف كل جانب بعيدا عن موقف الجانب الآخر. ولكلا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مصلحة بالغة الأهمية في تسوية الأزمة في سوريا وفي منع انتشار الحالة إلى نزاع إقليمي. وبالرغم من الخلاف الداخلي، سيواصل مجلس الأمن جهوده الصادقة لا يجاد أساس مشترك بغية تقديم الاستجابة المناسبة.

وإحدى الحالات التي تحظى بالاهتمام الخاص لجمهورية كوريا هي الحالة في مالي. فنحن نقدر إسهام الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمة في مالي بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين الآخرين. وفي ذلك الصدد، نشيد بكون الاتحاد الأوروبي، بالترافق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقد اجتماعا وزاريا لمجموعة الدعم والمتابعة المعنية بالحالة في مالي في ٥ شباط/فبراير في بروكسل. ويدل الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للانتشار السريع لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي وللتنمية الاقتصادية في مالي على التزام الاتحاد بدعم شعب مالي في طريق عودته إلى الحرية والتنمية. كما نشيد بمبادرة الاتحاد الأوروبي لتبادل خبرته بنشر بعثة للتدريب العسكري للقوات المالية في الايام المقبلة.

كما نقدر الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في صون السلام والأمن في الصومال وتعزيزهما بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وقبل أن اختتم بياني، تود جمهورية كوريا أن تحيي الاتحاد الأوروبي على إسهامه الايجابي في التصدي للتهديدات والتحديات العالمية وهي تأمل أن يزيد الاتحاد تعزيز شراكته الوثيقة مع مجلس الأمن، ومن ثم تقديم إسهام كبير في صون السلام والأمن الدوليين.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للبارونة آشتون، الممثلة السامية المعنية بالسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، للرد على التعليقات.

الباورنة آشتون (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس؛ وسأكون موجزة للغاية في بياني.

أود أن أقول مرة أخرى إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا في مجلس الأمن، وأن تتاح لي الفرصة لوصف بعض المسائل الملحة وكيفية استجابة الاتحاد الأوروبي لها، وأيضا لكي أستمع بكل سرور لما أدلى به أعضاء المجلس من بيانات لطيفة – أشكرهم عليه – دفاعا عن قضيتنا المشتركة لإيجاد الحلول المناسبة.

وفي الختام، لا يسعني سوى أن أكرر ما قلته في ملاحظاتي السابقة – إننا سنظل شريكا قويا للأمم المتحدة. وسنواصل عملنا مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، في السعي إلى منع نشوب الصراعات وتسويتها من أجل بناء عالم ينعم بالسلم وقدر أكبر من الأمان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.